

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على ثلاثة تقارير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن مشاريع قوانين بالموافقة على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة. ووافق المجلس في هذا الشأن على انضمام الكويت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (بي.سي.تي) وعلى الاتفاقية بين حكومتي الكويت والولايات المكسيكية المتحدة للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات. كما وافق المجلس على اقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بالمدولة الأولى لإعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة لمدة 5 سنوات ينتهي بتاريخ 2021/21/31. وقالت المذكرة الإيضاحية للقانون إن ذلك يأتي «سعيًا إلى إيجاد معالجة جذرية لمسببات تأخير إنجاز المشاريع الإسكانية مما يساهم إيجابًا في حلها واتفاقًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على إيلاء مشكلة الرعاية السكنية أولوية عبر معالجة أسبابها والعمل على تقليص فترات انتظار المستحقين المدرجين على قوائم الانتظار بمؤسسة العامة للرعاية السكنية» ورفع رئيس الجلسة أمين السر النائب عادل الخرافي جلسة المجلس التكميلية امس الأربعاء على أن يعقد المجلس جلسته العادية المقبلة في الأول من مارس المقبل. وكان المجلس قد بدأ مناقشة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 2001 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات إلا أنه نظرًا لطلب الحكومة تأجيل مناقشة الموضوع حتى حضور الوزير المختص وتمسكها بالمادة 105 من اللائحة الداخلية للمجلس وعدم اكتمال النصاب القانوني للمداولة الأولى قرر رئيس المجلس الانتقال إلى بند الأسئلة. يذكر أن طلبًا نيابيًا قدم لتكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بأن تستمر في حالة انعقاد ودراسة الموضوعات المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية وإلغاء الدعوم لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها ثم موافاة المجلس بالتوصيات المناسبة لكل التشريعات والقرارات المطلوب سنها وإنجازها للعرض بجلسة الأول من مارس المقبل إلا أن المجلس لم يصوت على الطلب لعدم اكتمال النصاب، فإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السهيل - خالد الجفيل

# إلغاء الرقابة المسبقة على مشاريع الإسكان .. مداولة أولى



الغانم وم. عادل الخرافي



الرئيس الغانم ود. علي العمير



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ود. عبد الحميد دشتي على المنصة

الفساد! وكانت تدافع عن الوزراء. وهناك 440 مليون دينار مقابل بقاء وزير الصحة خلال 10 أشهر. أوقف البهر أوقف الفساد أولاً. أمس الرئيس الغانم يقول «دعنا الطوفة» نحن منذ زمن ما جاء القرار من قبل المجلس تتحمل المسؤولية السياسية بتصعيد رئيس الوزراء المنصة.

● عادل الخرافي: العجز واضح وهو 12 ملياراً والدعوات المطلوب النجاش فيها 2,8 مليار أو 3 مليارات و60٪ من الدعوم للكهرباء والماء و40٪ لغير المواطنين. فيجب أن يتوجه الدعم للمواطن المستحق. فما يحصل الآن أن غالبية الدعم لا يستفيد منها المواطن.

وبيت الزكاة لا بد من أن يدخل لنا فلوسا حتى هيئة الإسكان لا بد أن تدخل فلوسا، حلوك موجودة من غير المساس بالمواطن.

الهيئات المستقلة تغطي تكاليفها والمسؤول الذي لا يغطي تكاليفه يروح للبيت، 12 هيئة لو اقترضا إيرادات لها بـ 300 مليون، فإن لدينا إيرادات تقرب من 3 مليارات وهذا يمكن أن يغطي العجز. نحتاج «مارادونا» في الاقتصاد.

● وزير المالية أنس الصالح: الدراسة التي أعدها المستشار المكلف العالمي اطلعت على أكثر من ألف مستند، دراسة انعكاسات هذه الزيادة أو ترشيح الدعم على التضخم على الأسرة ورب الأسرة وربيط الانعكاس مع التضخم. وكلفته ليس فقط على أساس ما نزيده أو ما نقله لكن بناء على الأسعار وخلافه.

لولا هذا المجلس وتعاونها استطعنا إدراج 5 مشاريع شراكة B.O.T منها محطة كهرباء الزور والخيران، والعبدي وكيد للنفائيات وأم الهيمان للصراف الصحي، هذه الشركات سيملكها الشعب الكويتي بنسبة 50٪ وسنمنح فرص استثمار للشعب ونعطيه عوائد عالية وقيمة مضافة. البعض تحدث عن أداء الهيئة العامة للاستثمار فالأداء يفوق بعض المؤشرات وهو أداء جيد وممتاز.

وملاحظات ديوان المحاسبة تتم دراستها واجتمعنا مع الديوان، ولكن لم نسمع تجاوزات على المال العام.

وبالنسبة لزيادة إيجار الأراضي الصناعية فكلها تمت زيادتها منذ فترة والأنا نبحث أملاك الدولة ورسومها ونعيد تقييمها حتى تتناسب مع الوضع الحالي. الميزانية كان إجماليها 3 مليارات أو 4 مليارات واليوم نتكلم عن ميزانية 19 ملياراً والكهرباء 60٪ منها سكني.

القهوة من مال الحكومة والموس سيمر على الجميع. كل ذلك نسمة ما سعر البرميل وصل 80 دولاراً. اليوم تريد تحميل المواطن؟! لا لن نقبل. وإذا أرادوا ترميز سعر البنزين والكهرباء فلا بد أن يأتي عن طريق مجلس الأمة، ولكن إذا تم ترميزه من الحكومة منفردة، فيجب محاسبة رئيس الوزراء إذا انفردت بالقرار سواء زيادة أسعار الكهرباء أو البنزين. وعلى النواب تحمل المسؤولية.

● عادل الخرافي: العجز واضح وهو 12 ملياراً والدعوات المطلوب النجاش فيها 2,8 مليار أو 3 مليارات و60٪ من الدعوم للكهرباء والماء و40٪ لغير المواطنين.

وبيت الزكاة لا بد من أن يدخل لنا فلوسا حتى هيئة الإسكان لا بد أن تدخل فلوسا، حلوك موجودة من غير المساس بالمواطن.

الهيئات المستقلة تغطي تكاليفها والمسؤول الذي لا يغطي تكاليفه يروح للبيت، 12 هيئة لو اقترضا إيرادات لها بـ 300 مليون، فإن لدينا إيرادات تقرب من 3 مليارات وهذا يمكن أن يغطي العجز. نحتاج «مارادونا» في الاقتصاد.

● وزير المالية أنس الصالح: الدراسة التي أعدها المستشار المكلف العالمي اطلعت على أكثر من ألف مستند، دراسة انعكاسات هذه الزيادة أو ترشيح الدعم على التضخم على الأسرة ورب الأسرة وربيط الانعكاس مع التضخم. وكلفته ليس فقط على أساس ما نزيده أو ما نقله لكن بناء على الأسعار وخلافه.

لولا هذا المجلس وتعاونها استطعنا إدراج 5 مشاريع شراكة B.O.T منها محطة كهرباء الزور والخيران، والعبدي وكيد للنفائيات وأم الهيمان للصراف الصحي، هذه الشركات سيملكها الشعب الكويتي بنسبة 50٪ وسنمنح فرص استثمار للشعب ونعطيه عوائد عالية وقيمة مضافة. البعض تحدث عن أداء الهيئة العامة للاستثمار فالأداء يفوق بعض المؤشرات وهو أداء جيد وممتاز.

وملاحظات ديوان المحاسبة تتم دراستها واجتمعنا مع الديوان، ولكن لم نسمع تجاوزات على المال العام.

وبالنسبة لزيادة إيجار الأراضي الصناعية فكلها تمت زيادتها منذ فترة والأنا نبحث أملاك الدولة ورسومها ونعيد تقييمها حتى تتناسب مع الوضع الحالي. الميزانية كان إجماليها 3 مليارات أو 4 مليارات واليوم نتكلم عن ميزانية 19 ملياراً والكهرباء 60٪ منها سكني.

يدورها وأستغرب إحالة قيادي النفط للتقاعد ولديهم تجاوزات ومخالفات وتعطيلهم مكافآت.

● حمدان العازمي: الوضع المالي السيئ الذي وصلنا له اليوم ليس بسبب انخفاض أسعار النفط ولا الوضع الاقتصادي العالمي بل بسبب فشل السياسات الحكومية السابقة والحالية، منذ متى نتحدث عن تنوع مصادر الدخل؟! هذا إهمال حكومي نيابي وأنكر عندما وصل سعر البرميل إلى 130 وعندما طالبنا بحلولة الأولاد، ماذا كان رد الحكومة؟! قالوا سيسبب تكلفة على المال العام. بعض الوزراء يصرحون بشرح

الترشيح المطلوب 890 مليون دينار، فإين الحكومة عندما تصدث النواب عن تنوع مصادر الدخل ومحاربة

الحكومة أمس متواضع جداً ولم تضع أي حلول واقعية. إذا سعر النفط نزل أكثر من ذلك، فهل سترفع الدعوم عن المواطنين وهل إذا نزل أكثر سترفع على منو بعد؟! للأسف لا توجد أي خطط سابقة أو لاحقة، وهناك توجه لدى اللجنة أن تقدم الحكومة رؤية للإصلاح الاقتصادي كامل. لا تأتي الحكومة بحبر على ورق لأنه لن يمر في اللجنة المالية إلا بخطة إصلاح اقتصادي واضحة محددة زمنياً، حتى نقول أننا نعمل شيئاً حق البلد. وأغلب القوانين التي أقرناها في صالح المواطن. لن نسمح بالمساس بالمواطن.

منذ سنوات والمواطن يشتكي من الأسعار ووزارة التجارة وحماية المستهلك لا تقوم

لا بد من قناعة لدى الحكومة مظاهر زحف الخاص على العام انظر الي تقارير ديوان المحاسبة يقول بكل ادب لا يتوقون ويضع ملاحظاته لكن لا احد يسمع لها. اين دور الدولة في استعادة مديونياتها لدى الغير، لابد ان يكون للدولة رأي. ما يضمن لمدينة الحرير الا تكون مثل جامعة الشداية.

● الرئيس مرزوق الغانم: منو قال ان الكويت كريستين لاجارد؟ انا استشهدت بتجربة البنك الدولي وتكلمت عن تجسيد حقيقي وواقعي وكلمة صدق يجب ان يعرفها المواطن وقلت اذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن البلد في اتجاه الافلاس والانتحار الاقتصادي.

● فيصل الكندري: عرض

تم إعلانه الي الآن من جانب الحكومة متواضع وهذا ترشيد سلبي وليس ايجابيا بدليل اننا لم نعمل الا وقت الأزمات ولو يرتفع سعر النفط ستتلاشي كل هذه البرامج والكلمات ولا بد من ان نخط بالكويت خطأ جديدا، ونعاني من عدم توازن سياسي مثل ما صارت قبل ذلك كانت معارضة، وتعلن للعالم صورة مشوهة للمعارضة ولأن نحن في أزمة اقتصادية حتى صارت العملية (بزنس) مظاهر عدم التوازن الاقتصادي اليوم تجلت بزحف القطاع الخاص على القطاع العام. وتعيين القياديين الكويت ليست كريستين لاجارد وليست صندوق النقد الدولي. الكويت بأميرها وبقائدها نعم نستفيد من الدول المتقدمة. الكويت قادرة على تخطي الأزمة ولكن

● فيصل الكندري: عرض

**مطيع: رفع الدعم عن المواطنين دليل فشل الحكومة ونرفضه كلية**

**الجيران: الكويت تعاني من عدم توازن سياسي والقطاع الخاص زحف على العام**

**الكندري: عرض الحكومة متواضع جداً ولا توجد فيه حلول واقعية**

**حمدان العازمي: إذا انفردت الحكومة بقرار رفع الدعم فسنصعد رئيس الوزراء المنصة**

**الخرافي: غالبية دعوم الحكومة لا يستفيد منها المواطن**

**جمال العمر: امس كان فريق الحكومة موجودا او تلا الوزير بيانا وهذه القضية تاريخية وحديث الساعة فأين الوزير وأين فريق الحكومة؟**

**وزير المالية أنس الصالح: الحكومة حاضرة واليوم أنا موجود والوزراء موجودون وحضوري من عنده هذا دوري مو دورك أنت.**

**جمال العمر: مشكلة الحكومة انها لم تشعر ما حجم القضية ونائب رئيس الوزراء وزير المالية يعتقد ان القضية شخصية وانما العجز تاريخي والموضوع مهم، والقضية ليست اعتيادية.**

**د. عبدالرحمن الجبران: ما**



حمدان العازمي



د. عبدالرحمن الجبران متحدثا



م. محمد الهدي



رئيس المجلس مرزوق الغانم في حديث مع الأمين العام علام الكندري ود. عبدالله الطريجي



روضان الروضان ود. يوسف الزلزلة ود. خليل العبدالله



د. أحمد مطيع ومحمد طنا وحمدان العازمي



عبدالله التميمي



حمود الحمدان



يعقوب الصانع وسعد الخنفور



ماضي الهاجري

# عدم اكتمال النصاب حال دون مناقشة قانون إدارة التحقيقات والمجلس يقر 3 اتفاقيات تتعلق بالإغاثة والبراءات والاستثمار



جانب من الجلسة



الرئيس مرزوق الغانم متحدثا في الجلسة



الشيخ سلمان الحمد محاطا بالنواب والوزراء

● حمدان العازمي: إلغاء الرقابة المسبقة، إذن ما هو دور ديوان المحاسبة وهل هذا الخيار حل للقضية الإسكانية؟ واليوم تحورت الأراضي والمشكلة بالكهرباء ليس ما نصارح وتحدثت؟ والحكومة غير صريحة.

● صالح عاشور: مع وجود الرقابة المسبقة واللاحقة أوقفنا هدر وتجاوزات وأوامر تغييرية بمعنى كل شيء يبدأ بالخطوة الأولى وسنضطر لنفي الرقابة على بقية المشاريع، هل هناك تأخير من ديوان المحاسبة وهذا هو من صالح العمل وسيكون التدخل أكبر وأعتقد يجب أن تكون الرقابة موجودة.

● خليل عبدالله: نحن مع رفع الرقابة الآن عن المشاريع الإسكانية على أن يتم تشديد الرقابة اللاحقة، والمسائل التي سلمت للمواطنين بها الكثير من العيوب والفوضى المعمارية ونحن ننظر من المنظور الإسكاني وعلينا نطلبون مستقبل أفضل.

● خلف دميثير: جهود مضيئة وجبارة لإيجاد حلول سريعة للسكن ونحن لم يؤخرنا إلا طول الفترة الاستثنائية، ولا بد من تخفيف الإجراءات وتريد الدفع بعلاج أزمة السكن.

● سيف العازمي: نشيد بجميع الوزراء الذين تنازلوا عن أراضيهم لصالح حل الأزمة الإسكانية والوزير أبل يعمل من أجل الملف الإسكاني وهو محل الكثير من الملفات الإسكانية.

● أحمد مطيع: نحن أمام معضلة كبيرة ونعرف حل المشكلة الإسكانية بتوفير الأراضي والمال الآن نشكر الوزير لأنه وزع 12 ألف طلب إسكاني على الورق والصوره والناس تنتظر حل الملف الإسكاني.

● محمد طنا: ألغينا الرقابة المسبقة لأن الملف الإسكاني من أكثر القضايا أهمية في المجلس وبدينا بطريق صحيح لتستمر القضية في الاتجاه الصحيح وهل يعقل النسب بعد أن توزعت في الجهراء تظل 6 سنوات حتى البدء في البناء ولماذا الحكومة تفكر فقط في التجار وأصحاب المناقصات المليارية.

● محمد الجبري: المجلس سوف يحاسب في حال حدوث أي أخطاء إنما لا بد من تسريع إنجاز المشاريع الإسكانية وواجب علينا أن نصوت في هذا الاتجاه.

● وزير الإسكان ياسر أبل: نشكر المجلس على دعمه لهذه القضية الإسكانية ولولا دعم المجلس لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من إنجازات. الحديث قديم منذ عام 2000 ثم 2005 وهناك المادة الخامسة التي أقر قانونها بالإجماع برقم 7/2005.

هذا النقاش أيضا تكرر منذ عام ونصف وهذا يساهم في البقية من 42

## أنس الصالح: أدرجنا 5 مشاريع كبرى وفق الـ "B.O.T"

## عاشور: أي قرار تتخذه الحكومة لا بد أن يصدر بقانون وفق رؤية محددة

## الحريجي: الرقابة المسبقة تعطل المشاريع الإسكانية وهي مجرد خطوة احترازية

الدول الأخرى، يجب تقلد من ديوان المحاسبة والهيئات وهذا الأمر ليس سابقة جديدة والعاملون بهذا الأمر بوصولهم سعيدة.

● روضان الروضان: ديوان المحاسبة النزاع اليميني لمجلس الأمة ويجب أن يكون تنسيق وإلغاء الرقابة المسبقة أمرا مرفوضا، والمخزن أن بعض الأخوة واضعون المجالس شماعة.

● سعدون حماد: إلغاء الرقابة المسبقة لدينا ديوان المحاسبة ابدى بعض الملاحظات ورفض بعض المشاريع والوزارة مازالت مصررة على المشروع وديوان المحاسبة رفض مشروع المطار 5 مرات وهناك تعد على المال العام فما بالك لو ألغينا الرقابة المسبقة ونحن مع القضية الإسكانية.

في هذا التعديل على إلغاء الرقابة المسبقة لمؤسسة الرقابة السكنية وفي السابق لم تكن هناك رقابة مسبقة والرقابة المسبقة هي قضية احترازية ونقصد تسجيل جميع المواطنين ليفرح المواطن بمنزله وصوتنا في الجلسة على التعديل وأهل الكويت يجب أن يفرحوا.

● أحمد لاري: الهدف إلغاء رقابة ديوان المحاسبة المسبقة على مشاريع الإسكان ووزير الإسكان مجتهد والروتين السابق ومشاريع الإسكان واضحة وبالطرق والبنية التحتية والرقابة اللاحقة موجودة وهناك مناطق جديدة تعاني.

● خليل الصالح: اعتقد عند مقارنة الكويت بدول العالم أن دول العالم بعيدة عن ثقافة

التعديل يعطينا السرعة في إنجاز 5 مدن سكنية ضخمة في سعد العبدالله وصباح الأحمد والخيران. ونؤكد أن لدور المحاسبة دورا كبيرا، لكن هناك بطئا في الإجراءات بسبب الدورة المستندية الطويلة.

تصرف الحكومة 220 مليون دينار على بدل الأيجار ونحتاج هذا التعديل لتسريع عملية التنفيذ.

● فيصل الكندري (عن المقرر): رأت اللجنة إضافة جديدة للمادة 5 من القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرقابة الإسكانية.

● سعد الحريجي: لا شك

نتيجة التصويت كالتالي: موافقة 35، الحضور 35. موافقة على الماداة الأولى. وجرى التصويت نداء بالاسم على الماداة الثانية للاتفاقيات الثلاث وجاءت النتيجة كالتالي:

● موافقة 38، الحضور 38. موافقة ويحال للحكومة. وتلا الأمين العام طلبا بشأن تقديم تقرير اللجنة الإسكانية على بند ما يستجد من أعمال بشأن إلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع.

● صالح عاشور: قدمنا طلبا اس بشأن التعديل على قانون الإدارة العامة للتحقيقات. وتلا الأمين العام طلبا آخر بشأن تقديم البند 18 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات.

● علي العمير وزير الدولة: يجتمع اسبوعيا لمناقشة الأولويات المرجة على الجلسة، لذلك إن نستمر ولنترجم بجدول الأعمال.

● روضان الروضان: التحقيقات أقر المجلس نظره بعد الوكالات التجارية.

● د.عبدالحميد دشتي: التقرير منذ 2015/6/16 وأمس صوتنا على ان ينظر اليوم.

● د.يوسف الزلزلة: أرجو الموافقة على هذا الطلب.

● صالح عاشور: الوزير طرح قضايا كثيرة يمكن بعضها تصدر بقرارات من الحكومة لكن أهم القضايا يفترض أن تمر من خلال قانون يصدره المجلس والحكومة لم تقدم أي شيء حتى الآن، فهل هناك فترة زمنية محددة؟

● د.خليل أبل: هناك 3 طلبات قدمت الآن لا بد من قراءتها، طلب تمت قراءته باستثناء كل النواب لاجتماعات اللجنة لإبداء الرأي.

● د.عبدالحميد دشتي: التوصية مستحقة وهذه هي التي تخاطب الشارع الكويتي، وهذه آلية عملية. ولن نسبح بأن تنفذ الحكومة واستجابت وإلا ستصطدم مع المادة 50 من الدستور ومن شأنه خلق مشكلة وعدم تعاون.

● محمد طنا: في التسعينيات كانت الميزانية 4 مليارات ونصف وكان سعر البرميل 9 و8 دولارات ولم ترفع الدعوم ولم تمس جيب المواطن.

● حمدان العازمي: الوزير يقول تم إقرار 5 مشاريع B.O.T وفي الفترة السابقة كانت هناك 725 مشروعا وتم منها 25/ فقط. وهناك أوامر تغييرية من 10 إلى 15 مليارا ونقولون جيب المواطن!

● د.يوسف الزلزلة: أقرح الدخول في التصويت مباشرة. وجرى التصويت نداء بالاسم على الاتفاقيات الثلاث وكانت

● محمد الصبيح

انتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الخارجية بشأن تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة وانضمام الكويت الى معاهدة تعاون بشأن البراءات واتفاقية التسليم مع الكويت مع المكسيك للاستثمار والحماية المتبادلة

● د.يوسف الزلزلة: أقرح الدخول في التصويت مباشرة.

● عيسى الكندري وسيف العازمي

انتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الخارجية بشأن تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة وانضمام الكويت الى معاهدة تعاون بشأن البراءات واتفاقية التسليم مع الكويت مع المكسيك للاستثمار والحماية المتبادلة

● د.يوسف الزلزلة: أقرح الدخول في التصويت مباشرة.

● عيسى الكندري وسيف العازمي



جمال العمر



د. بدر العيسى



مبارك الحريص



د. محمد الحويلة

## الغانم: كلمة صدق يجب أن يعرفها المواطن إذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن البلد في اتجاه الإفلاس والانتحار الاقتصادي



طلال الجلال وأحمد القضيبي وأنس الصالح



محمد طنا متحدثاً



كامل العوضي مترشداً جانباً من الجلسة

● د.علي العمير: نريد ان نكرر بان احترامنا للنواب منقطع النظير واحتراما للموظفين بالادارة العامة للتحقيقات ادرجت التعديلات بقرار من المجلس وسحبها يحتاج الى نصاب، فأرجو من الأخ الرئيس ان يكون هناك شيء من التفهم بخصوص هذا الأمر.

● مبارك الخريج: المادة 77 «ليس للرئيس ان يشترك في المناقشات إلا أن يتخلى عن كرسية».

● صالح عاشور: من الواضح ان هناك ضغوطات حكومية لاقفاء النصاب، ويفترض أن الوزراء أعضاء في المجلس.

● د.علي العمير: والله ما كان بوجدنا للدخول في هذه التهم لكن المادة 105 واضحة وتوجب إعادة التعديلات على اللجنة.

● وزير العدل يعقوب الصانع: المجلس سيد قراراته فيما لا يتعارض مع الدستور واللائحة، وفي حال تقديم هذه التعديلات واستنادا الى نص المادة 105 حسمت الأمر، ونتمنى من الرئاسة حسم الموضوع.

● محمد طنا: واضح أن الحكومة تحاول افسال الجلسة.

● بند الاسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة.

سؤال النائب حمود الحمدان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن عدد المقاهي الشعبية في الكويت.

● حمود الحمدان: تمت إزالة 2 مقهى في الاحمدى ووعدا بإزالة مقاهى اخرى ولم ينفذ والقصود بالسؤال هو التنفيذ والتفصيل.

سؤال روضان الروضان لوزير الشبابة عما اذا كان قد تمت احالة عدد من الشركات للانتاج الفنى الى النيابة او لا.

● روضان الروضان: هذا فيما يخص مسلسل عافور بطولة عبدالحسين عبدالرضا والذي تمت احالته للنيابة بسبب مخالفات قام بها المنتج، واقتنع بالجواب، ومن المضحك ان تلفزيون الكويت هو من اشترى العمل، والوزير كان غير مقتنع برود النواب في ذلك، والوزير اتخذ اجراءاته وانتهى خدمات المتسببين في هذا الامر، وأنتج صديري الوزير واجراءاته.

● وزير الإعلام: كان هناك اهتمام مباشر من رئيس الوزراء وأعدنا لجنة مشتركة مع جمعية الفنانين ووضعنا لائحة متميزة تم تطبيقها في رمضان الماضي ونسجل تقديرنا الكبير بمعالجة الفن وتمت تسمية أحدث مسرح باسم الفنان عبدالحسين عبدالرضا.

● رئيس الجلسة عادل الخرافي: ترفع الجلسة الى صباح يوم 1 مارس المقبل.

الا ان نصوت على المداولة الاولى.

● سعدون حماد: المادة 76 واضحة وطلبنا ان نصوت كمداولة اولى وترجل التعديلات الى المداولة الثانية.

● محمد طنا: هذه اضافات على المادة وليست تعديلات.

● د.علي العمير: نحن لسنا اعداء ولدينا لائحة ونحن متعاونين لابعاد مدى وقلنا ننتظر الوزير، النواب رفضوا، ولكن عندما قدمت تعديلات استخدمنا حقنا في التاجيل.

● حمدان العازمي: لا يوجد مبرر لعدم حضور الوزير. النصاب موجود وانتمى منك التطبيق اللائحة.

● عبدالحميد دشتي: اقترح اقرار المادة كما جاءت في تقرير اللجنة ونحيل التعديلات الى اللجنة.



خليل الصالح



م. عادل الخرافي



د. عبدالحميد دشتي

● حمدان العازمي: أتمنى اقراره في مداولتيه مثله مثل القوانين السابقة وليس له داعي التصويت.

● محمد طنا: لايد من التصويت عليه في مداولتيه مثل القوانين الكثيرة.

● مبارك الحريص «عن المقرر»

● إضافة: ولا يجوز احالة عضو الادارة العامة للتحقيقات الى التقاعد الا بناء على طلبه او انتهاء خدمته لبلوغه السن المقررة اسوة بنظرائهم اعضاء النيابة العامة على ان يسري هذا على اعضاء ادارة التحقيقات.

● جمال العمير: اعتقد من المنطقي التصويت على المداولة الاولى وتؤجل المداولة الثانية مع التعديلات وحفاظا على القانون وحتى الآن لا نملك

الموضوع في لجنة الاولويات ولا بعد اسبوعين ليكون وزير الداخلية موجود.

● رئيس الجلسة عادل الخرافي: عندي بند الاسئلة وعندى بسند التحقيقات فهل المجلس يوافق على تقديم بند التحقيقات على الاسئلة.

23 من 37

إدارة التحقيقات

● انتقل المجلس لمناقشة تعديل قانون الادارة العامة للتحقيقات.

● د.علي العمير: كنا نرجو ان المجلس يؤجل الموضوع وسيكون تصويتنا بالامتناع لكي تفتح المجال للوزير ليقول رأيه أو نصوت على القانون مداولة أولى.

● جمال العمر: نرجو التصويت على القانون مداولة أولى.

● وزير العدل يعقوب الصانع: المجلس سيد قراراته فيما لا يتعارض مع الدستور واللائحة، وفي حال تقديم هذه التعديلات واستنادا الى نص المادة 105 حسمت الأمر، ونتمنى من الرئاسة حسم الموضوع.

● محمد طنا: واضح أن الحكومة تحاول افسال الجلسة.

● بند الاسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة.

سؤال النائب حمود الحمدان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن عدد المقاهي الشعبية في الكويت.

● حمود الحمدان: تمت إزالة 2 مقهى في الاحمدى ووعدا بإزالة مقاهى اخرى ولم ينفذ والقصود بالسؤال هو التنفيذ والتفصيل.

وزارة العدل اختلاف المراكز القانونية.

● سعدون حماد: التقرير عبارة عن مادة واحدة فقط.

● محمد طنا: أتمنى نحسم الأمر

● صالح عاشور: أمس اتخذنا قرار مناقشة الموضوع في جلسة الامس ولا يشترط مناقشة أو حضور الوزير المختص اذا كان رأي الحكومة مثبتا بالتقرير.

● سعود الحريص: يفترض ان ننهى النقاش وهو أمر محسوم باعطاء الناس حقوقها.

● علي العمير: نثبت حقيقة لا يعني تأجيل الموضوع عدم تقدير للمحققين، ولا يعني ان الأمر مرفوض، وزير الداخلية أصر على حضوره للمناقشة وقد يكون لدى وزارة الداخلية تعديل ولم نتطرق لهذا



د. علي العبيدي ود. علي العمير



جانب آخر من الجلسة



د. علي العمير وعيسى الكندري وياسر ابل ود. علي العبيدي

تتساوى مع النياية العامة وهناك اختلاف كبير بينها وبين إدارة التحقيقات.

● يوسف الزلزلة: واضح في تفاهم علي التقرير لا أرى سببا واحدا يدفع الحكومة الى عدم مناقشة الموضوع وإقراره.

● فيصل الكندري: تبدي رأيك على مفض يا وزير العدل ونصر على مناقشة الموضوع.

● مبارك الخريج: أرجو ان تطرح الامر للتصويت.

● مبارك الحريص: يجب أن يحسم وي طرح للنقاش والاختصاص الاصيل هناك استثناء أخذ وما ينطبق على النيابة العامة يفترض ينطبق على إدارة التحقيقات.

● يعقوب الصانع: أنا اكدت ان الاختصاص لوزارة الداخلية وبعد ذلك قلت فيما يخص

تتمتع المنشور من 42

تقليص الدورة المستندية من دون الرجوع الى الغاء الرقابة ولم يؤد الى الغرض المطلوب. والغاء الرقابة يضاعف مسؤولياتي السياسية والقانونية والتاريخية. لكن الطريق واضح لتسريع الإجراءات ولم تتم عرفلتنا من خلال رقابة ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات ولكن هذا القانون سيسرع من الإجراءات.

نحاول في الحكومة إيجاد الحلول لمواجهة التحديات وتعجيل المشاريع وتسهيل الإجراءات. هذه القضية تلامس شريحة كبيرة من الشعب الكويتي ونسال الله ان يقدرننا في خدمة الشعب الكويتي.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى لقانون بشأن تعديل قانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرقابة السكنية وكاننت النتيجة كالتالي:

موافقة 28، عدم موافقة 8، امتناع 1، الحضور 37.

● رئيس الجلسة عادل الخرافي: ترفع الجلسة للصلاة.

استؤنفت الجلسة الساعة 12 ونصف وانتقل المجلس الى مناقشة الطلب المقدم بتقديم بند إدارة التحقيقات.

● علي العمير: لو بدأنا بالاسئلة لأن التحقيقات تحتاج وجود الوزير المختص لأن أساسا لم ننفق على التحقيقات في لجنة الاولويات.

● روضان الروضان: واضح ان الحكومة ما تبي تناقش الموضوع ولكن نلترزم ونأخذ وقت.

● عبدالحميد دشتي: رأي الوزير المختص مدون بالتقرير وأفضل أن نبدأ بمناقشة هذا التعديل مادة واحدة وأمر سهل ويجب أن تمتد الجلسة لحين إقرار القانون.

● علي العمير: المجلس لا نصادر حقه في المناقشة والوزير المختص يكون موجودا أكثر ولا يضر إذا تأخر الموضوع للجلسة القادمة، ولا خطأ في التاجيل.

● عبدالله الطريحي: نؤكد الموضوع مستحق والتشريعية وافقت بالإغلبية.

● عبدالله التميمي: أستغرب طلب الوزير العمير وحديثه لا ينطبق باللائحة والتمثيل الحكومي موجود.

● محمد طنا: وزير الداخلية سبق وأبدي ملاحظاته ونتمنى الا يتأخر الموضوع.

● روضان الروضان: أبلغني وزير العدل ان الحكومة رافضة والأمر يحسم بالتصويت.

● عبدالحميد دشتي: وزير الداخلية المختص ثبت رأيه بالتقرير ولا نضيف جديدا وهذا متحقق.

● يعقوب الصانع: كما هو واضح ان الاختصاص لوزارة الداخلية والمقترح سيذكر فيه أن المراكز القانونية يجب أن

● وزير العدل يعقوب الصانع: المجلس سيد قراراته فيما لا يتعارض مع الدستور واللائحة، وفي حال تقديم هذه التعديلات واستنادا الى نص المادة 105 حسمت الأمر، ونتمنى من الرئاسة حسم الموضوع.

● محمد طنا: واضح أن الحكومة تحاول افسال الجلسة.

● بند الاسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة.

سؤال النائب حمود الحمدان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن عدد المقاهي الشعبية في الكويت.

● حمود الحمدان: تمت إزالة 2 مقهى في الاحمدى ووعدا بإزالة مقاهى اخرى ولم ينفذ والقصود بالسؤال هو التنفيذ والتفصيل.